السيرة الذاتية لفرانشيسكو لو فوي، المولود في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1957 في باليرمو (إيطاليا).

حصلت على شهادة في القانون من جامعة باليرمو بامتياز في تمّوز/يوليو 1979.

انضممت إلى السلك القضائي سنة 1981. وشرعت في العمل كقاض، بعد فترة التدريب، في محكمة الجنح في سردينيا لمدة عامين، حيث اشتغلت على القضايا المدنية والجنائية (في ذلك الوقت، شغلت أيضًا مهمة المدعي العام المكلف بالتحقيق). وبعد ذلك (1984–1987) شغلت منصب قاضي في محكمة كالتانيسيتا (صقلية، إيطاليا)، حيث اشتغلت على كل من القضايا المدنية والجنائية وترأست أيضًا قسمًا خاصًا في المحكمة لمدة سنة واحدة مسؤول عن قضايا مصادرة الأصول غير المشروعة. وعقب ذلك، شغلت منصب قاضي في محكمة باليرمو، حيث اشتغلت على القضايا الجنائية.

وأتمتع **بالعضوية الكاملة في الادعاء منذ تمّوز/يوليو 1990**، حيث شغلت مناصب مختلفة، (**أكثر من 25 سنة** في الإجمال، هذا مع عدم احتساب السنوات التي قضيتها في المجلس الأعلى للقضاء):

- **مدعي عام في مكتب الادعاء في باليرمو(PPO Palermo) من تمّوز/يوليو 1990 إلى نيسان/أبريل 1997**. خلال هذه الفترة، اشتغلت على قضايا معقدة تتعلق بشكل رئيسي بالجريمة المنظمة ومنظمات المافيا –"كوزا نوسترا "– التي ضلع فيها عشرات المشتبه بهم. كما أنني مثلت الادعاء في المحكمة في العديد من المحاكمات، وقبلت المحاكم في الغالب الملتمسات التي تقدمت بها. ونجحت في الدفع إلى إصدار العشرات من "الأحكام المؤبدة" والإدانات الشديدة للغاية، والتي أُصدرت فيها عقوبات تتراوح بين 20 و30 سنة، لارتكاب جرائم تخص "المشاركة في منظمة إجرامية"، وجرائم القتل المتعددة، وتهريب المخدرات، وغسل الأموال، وما إلى ذلك. كما توليت مسؤولية الإشراف على بعض أقسام مكتب الادعاء في باليرمو، ولا سيما القسم المسؤول عن تنفيذ العقوبات والقسم المسؤول عن التحقيق لتحديد الأصول غير المشروعة لأعضاء الجريمة المنظمة، وذلك بغرض مصادرتها. كما توليت مسؤولية ملاحقة بعض أعضاء "كوزا نوسترا" الهاربين، يشغل بعضهم مناصب عليا في التنظيم الإجرامي المذكور، وقد قبضت عليهم الشرطة واعتقلتهم بفضل تعليماتي وتنسيقي.
- **مدعي عام في مكتب الادعاء للأحكام الاستئنافية في باليرمو (GPO Palermo) من 1997 إلى 2007**. (انظر أدناه للاطلاع عن المعلومات حول فترة 2002–2006، التي كنت أثناءها عضوًا في المجلس الأعلى للقضاء). قمت في ذلك المكتب بتمثيل الادعاء أمام محكمة الاستئناف في باليرمو في مئات المحاكمات، مما زاد من خبرتي داخل قاعة المحكمة، والتي يدور معظمها كما ذُكر حول القضايا الجنائية المعقدة المتعلقة بالجريمة المنظمة. وقد كُلفت بالعديد من المهام التنظيمية في هذا المكتب، بتفويض شخصي من المدعي العام، الذي عينني أيضًا أمينًا عامًا للمكتب المذكور. وفي مهمتي هذه أيضًا، نجحت في إصدار عدد كبير من الإدانات في حق مسؤولين عن جرائم خطيرة للغاية.
- **عضو المجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا من تمّوز/يوليو 2002 إلى تمّوز/يوليو 2006**. المجلس الأعلى للقضاء هو هيئة دستورية مستقلة يرأسها رئيس الجمهورية وهو مسؤول عن جميع القرارات المتعلقة بتعيين كلا القاضيين المرافقين للمدعي العام وتوظيفهم في المناصب الإدارية وعن الجوانب التأديبية المطبقة على جميع القضاة الإيطاليين. وفيما يخص الأشغال المكتبية، تقوم إحدى اللجان العشر بإجراء فحص أولي لكل وثيقة تم إعدادها، ويُتخذ القرار النهائي في الجلسات العامة التي تضم جميع الأعضاء (27). وقد عملت رئيسًا ونائبا للرئيس في بعض اللجان المذكورة، حيث أعدت تنظيم عمليها مما قلص من تراكمه. وشغلت أيضًا

منصب مدير مكتب الدراسات بالمجلس (لما يقارب سنتين)، وهو مكتب مختص في تقديم المشورة القانونية للجان وفريق رئاستها وأعضاء الجلسة العامة ومختص في إعداد الوثائق ووجهات النظر لاستخدامها أمام المحاكم الإدارية في حالة التقاضي. وبما أن المجلس الأعلى هو المسؤول عن الموافقة على الجوانب التنظيمية الخاصة بالمكاتب القضائية، فقد منحني ذلك إمكانية تحسين تجربتي في الجوانب التنظيمية التي تخص قطاعات مختلفة وفي إدارة المكاتب، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام الموارد البشرية على نحو أفضل.

كما شاركت بنشاط في إنشاء شبكة المجالس القضائية الأوروبية وفي اجتماعاته التحضيرية (وبعد ذلك، في الاجتماعات الرسمية) وساهمت أيضًا بشكل مباشر في إنشاء الموقع الإلكتروني لتلك الشبكة. وفي نهاية فترة ولايتي التي امتدت لأربع سنوات، عدت إلى مكتب الادعاء في باليرمو (GPO Palermo) حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019، كما ذكر أعلاه.

- **مدعي عام في مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو(PPO Palermo) أمام المحكمة العليا في روما من تشرين الأول/أكتوبر 2007 إلى كانون الأول/ديسمبر 2009.** لا تشتغل المحكمة العليا الإيطالية على القضايا المدنية والجنائية إلا فيما يتعلق "بجوانبها القانونية"، أي تطبيق القانون على نحو صحيح في القرارات التي تتخذها محاكم الاستئناف الموجودة في كامل الأراضي الإيطالية. وقد مثلت الادعاء أمام غرف مختلفة في المحكمة العليا، لا سيما في القضايا الجنائية والمدنية والمتعلقة بـ"حقوق العمال". وأحاط مجلس إدارة المحكمة العليا نشاطي بتقدير كبير في التقرير النهائي الذي صدر بعد انتهاء خدمتي هناك.
- **عضو إيطاليا الوطني في وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (اليوروجست) من كانون الثاني/يناير 2010 إلى كانون الأول/ديسمبر 2014،** حيث عينني وزير العدل الإيطالي بتزكية من المجلس الأعلى للقضاء. وقد حملتني مهمتي الخاصة داخل اليوروجست إلى مساعدة السلطات القضائية الوطنية والأوروبية في إجراءات التعاون القضائي وتقديم المساعدة القضائية، فضلا عن تيسير عملية تنسيق التحقيقات عبر الوطنية. وقد كان مكتب اليوروجست في إيطاليا، خلال فترة ولايتي، في قمة أدائه فيما يخص عدد من القضايا التي تم الاشتغال عليها. وقد التزمت شخصيًا أنا ومساعدي بتقديم أفضل مساعدة ممكنة لتحقيق النتائج الإيجابية من التعاون أو التنسيق، وقد تحقق ذلك الأداء أيضًا بفضل إنشاء "مراكز التنسيق" على وجه التحديد، والعلاقات مع اليوروبول، وقوات الشرطة الوطنية، والاجتماعات التنسيقية المنعقدة بين السلطات القضائية وقوات الشرطة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي كثير من الحالات، التنسيق مع بلدان أخرى أيضًا.

وقد أتيحت لي الفرصة للاشتغال على قضايا الجريمة عبر الوطنية في مجال الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار في المخدرات، والتهرب من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، ومذكرات التوقيف الأوروبية، والجرائم المالية والاقتصادية، والاتجار في البشر وتهريبم والاتجار غير المشروع في البضائع.

كما كنت عضوًا في بعض فرق اليوروجست، ولا سيما فريق العلاقات الخارجية، المسؤول عن العلاقة مع البلدان الأخرى والفريق المشترك بين الشبكة القضائية الأوروبية وقضاة التنسيق (ربط اتصالات بالشبكة القضائية الأوروبية وقضاة التنسيق). وبالإضافة إلى ذلك، ترأست فريق الجرائم المالية والاقتصادية، والذي كان – في ذلك الوقت – فريقًا يضم عددًا أكبر من الأعضاء ولديه كفاءة واسعة في المجال المذكور.

وقد زادت تلك تلك المهام من معرفتي بالمؤسسات الأوروبية والدولية خاصة بفضل المشاركة في العديد من بعثات العمل إلى البلدان الأوروبية وغير الأوروبية.

وعلاوة على ذلك، فقد منحتني قابلية العيش والعمل في بيئة متعددة الثقافات، وبالتالي التعامل مع ثقافات مختلفة وتقاليد تاريخية وقانونية مختلفة ومحاولة دائمًا إيجاد حلول إيجابية والتوازن الصحيح بين المواقف المختلفة.

وخلال فترة وجودي في اليوروجست، دُعيت لإلقاء كلمات – حول القضايا المتعلقة بالتعاون القضائي الدولي والأشكال المختلفة للجرائم الخطيرة التي تؤثر على العديد من الدول في جميع أنحاء العالم – من قبل المؤسسات التدريبية والهيئات واللجان التابعة للبرلمان الأوروبي. كما شاركت في مؤتمر عالمي نُظم في أستراليا بإلقاء كلمة حول الاتجار في البشر واستغلال الأطفال، خاصة بالاعتداء الجنسي عليهم.

وعُينت أيضًا كجهة اتصال في مجال حماية الطفل في اليوروجست، وبالتالي نمت خبرتي حول حماية الضحايا المستضعفين بشكل خاص وحول وسائل التحقيق لمكافحة استغلال القاصرين.

- **رئيس مكتب الادعاء في منطقة باليرمو منذ كانون الأول/ديسمبر 2010 بتعيين من المجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا.**

يتألف حاليًا مكتب الادعاء الذي أُشرف عليه من سبعة (7) نواب للمدعين العامين، وواحد وستين (61) مدعي عام، وطاقم إداري مكون من أكثر من 350 موظفًا، ومدير مكلف بالشؤون الإدارية.

وبصفتي رئيس مكتب الادعاء، أُشرف على (وأحيانًا أجري بشكل شخصي أيضًا) تحقيق واسع النطاق حول العديد من أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك جرائم المافيا والجرائم المالية، وغسل الأموال، والاتجار الدولي في المخدرات، وما إلى ذلك. وأتولى المسؤولية عن الادعاء في مجال اختصاص مكتبي، حيث أرصد وأوجه أنشطة المدعين العامين، وفق القانون واللوائح والقواعد الداخلية للمكتب (التي تشمل اختيار الأولويات).

وأُشرف حاليا على إدارة وقيادة جهاز معقد (مكتب الادعاء الخاص بالأحكام الابتدائية في باليرمو(PPO Palermo)). وقد مكنتني هذه المهمة من تنمية قدراتي في الإدارة. وينقسم المكتب إلى أربعة أقسام، وذلك كان من اختياري بعد التشاور مع جميع المدعين العامين العاملين هناك. ويختص أحد تلك الأقسام، الذي أُنشئ بعد أسابيع قليلة من تولي منصبي، في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد "الضحايا المستضعفين"، كما أُنشئت مجموعة عمل أخرى لمكافحة الاتجار في البشر وتهريبهم، وهي ظاهرة تكتسي أهمية خاصة في أراضينا، بسبب الموقع الجغرافي لصقلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من بلدان شمال إفريقيا. وفي هذا الصدد أيضًا، تم إيلاء اهتمام خاص لحقوق ضحايا هذه الجرائم، مع ضمان توفير جميع أشكال الحماية التي تنص عليها القوانين الإيطالية لهم. وصدرت عدة إدانات ضد العديد من الضالعين، بما في ذلك "أحكام بالسجن المؤبد" وعقوبات أخرى مشددة.

وأُشرف شخصيا على قيادة وحدة مكافحة المافيا التي تختص في جميع الجرائم التي ترتكبها المنظمات التي لها طابع المافيا وأعضاء كوزا نوسترا (مثل جرائم القتل والابتزاز والاتجار في المخدرات وغسل الأموال وما إلى ذلك). وفي العديد من التحقيقات، تم إيلاء

اهتمام خاص (وإذا لزم الأمر، حماية شخصية) لوضع الضحايا، وذلك باللجوء والاستفادة من جمعيات المجتمع المدني المحلية ومنظمات مكافحة الكسب غير المشروع، التي تساعد العديد من ضحايا الابتزاز في تعاونهم مع العدالة.

وأُجري عدد من التحقيقات عبر الوطنية أو لا تزال جارية –أنجزت العديد منها شخصيًا – باستخدام جميع الصكوك القانونية الدولية المتاحة (المعاهدات والاتفاقيات والقرارات والاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف). وعلاوة على ذلك، يُعتبر المكتب الذي أُشرف عليه عضواً في **"فريق تحقيق مشترك" يتضمن مشاركة مكتب الادعاء للمحكمة الجنائية الدولية**.

وفي كلمتها الأخيرة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار 1970 (2011)، **وصفت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على وجه التحديد التحقيق الذي أجراه مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو(PPO Palermo)** بأنه تطور حديث. ويتعلق الأمر بالإدانات بارتكاب جريمة التعذيب، بعد تحقيق أجراه المكتب الذي أُشرف عليه والذي نجم عنه اعتقال المتورطين (رغم أن المحاكمة جرت أطوارها في مدينة ميسينا، بسبب مسائل إجرائية مرتبطة بمكان الاعتقال). وكان نص الكلمة كالتالي (الفقرة 27):

"يرحب المكتب بالعديد من التطورات الحديثة التي جرت في هذا الصدد. ويشمل ذلك إصدار محكمة ميسينا في إيطاليا حكم في حق ثلاثة أفراد بالسجن 20 سنة لارتكابهم جرائم ضد المهاجرين في الزاوية".

وقد كان من الأهمية بمكان تسليط الضوء على تلك الكلمة التي أدلت بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، لأنها توضح مدى الترابط الوثيق بين بعض التحقيقات الوطنية – بما في ذلك التحقيق المذكور أعلاه، وغيرها كثير، والتي أجراها المكتب الذي أُشرف عليه – والجرائم ضد الإنسانية التي أنشئت لأجلها المحكمة الجنائية الدولية نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، توضح كلمتها أيضًا، إذا قُرأت وفُسرت بشكل صحيح، أن التعاون مع السلطات القضائية الوطنية، من خلال أدوات التعاون القضائي الدولي، يمكن أن يدعم بشكل كبير مهام مكتب الادعاء وتحقيق الأهداف المرجوة من "مهمة" المحكمة الجنائية الدولية.

*

لقد استخدمت على نطاق واسع طيلة مساري المهني كله تقنيات خاصة في التحقيقات، كما استخدمت بشكل كبير مختلَف الوسائل الإلكترونية كما هو الحال الآن في المكتب الذي أُشرف عليه.

وفي السنوات الست الماضية تقريبًا تصديت للعديد من الجوانب التنظيمية بمساعدة من المدير المكلف بالشؤون الإدارية، وهو ما تطلب القيام بخيارات استراتيجية بشأن تخصيص الموارد والقضايا. واتُّخذت أهم القرارات كلها بعد دراسة مستفيضة قامت بها "مجموعات الدراسة" التي أُنشئت سابقا (المكونة من المدعين العامين والموظفين) مما نجم عنه إعداد توجيهات وبرامج تنظيمية سنوية أو متعددة السنوات اعتمدها جميع المدعين العامين في المكتب الذي أُشرف عليه بالإجماع.

ومن جهة أخرى، أَصدرت العشرات من التوجيهات الموجهة إلى كل من المدعين العامين وقوات الشرطة القضائية، بهدف تحسين كفاءة وفعالية أنشطة التحقيق والادعاء العام، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإدانات بواسطة القضاة المختصين وتقليص حجم الملفات المتراكمة بشكل كبير، إلى جانب إيلاء اهتمام خاص لإدارة الموارد المالية.

وعلاوة على ذلك، شاركت بنشاط – كما كان الحال خلال الفترة 1990–1997 (انظر أعلاه) – في الأنشطة الدولية المرتبطة بتنفيذ الإنابات القضائية. وبذكر الأهم فقط مما تم تحقيقه، فقد حُصل على نتائج إيجابية للغاية بشكل عام من خلال بعثات العمل في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وألمانيا، ومؤخراً في تايلند وأندورا.

وأقر المجلس الأعلى للقضاء في إيطاليا، وكذلك وزارة العدل الإيطالية، بقدراتي القيادية والإدارية عندما يتعلق الأمر، على وجه التحديد، بإدارة مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو (PPO Palermo). وكعربون على ذلك، أُقر بشغل منصبي لفترة ولاية أخرى "مدتها أربع سنوات"، بعد التقييم الإيجابي الذي أجراه مجلس القضاء المحلي في حقي.

ولابد من إشارة خاصة إلى الالتزام التنظيمي الذي فرضته جائحة كوفيد–19. فقد اقتضت الحاجة إلى الحد من مخاطر انتقال العدوى اعتماد العديد من التوجيهات الجديدة، عقب المراسيم العديدة الصادرة عن السلطات الوطنية والمحلية، والتي تطلبت (غالبًا على أساس يومي) اعتماد أشكال تنظيمية جديدة بشأن العمل داخل المكتب الذي أُشرف عليه، ووفقا أيضًا للسلطات القضائية الأخرى في المنطقة ونقابة المحامين التي تمثل محامي الدفاع. كما أُجريت العديد من التحسينات في استخدام التكنولوجيات الجديدة، وفي حوسبة العديد من أنشطة التحقيق والادعاء، وفي إعادة تخصيص الموارد البشرية والقضايا وفقًا لحالة الطوارئ الوبائية والمباني المتاحة.

خلاصة القول، لقد كان من اللازم القيام بعمل إداري معقد للغاية بسبب توفر المكتب الذي أشرف عليه حاليًا –المشار إليه أعلاه– على أجهزة متشعبة.

*

وبالتالي، بعد ما يقارب 40 سنة من العمل، أرى نفسي في أعلى مستوى التأهيل لأُعين في أعلى مكاتب الادعاء أو القضاء: وتأكيدا لذلك، عيّنني المجلس الأعلى للقضاء في سنة 2014 رئيس مكتب الادعاء في منطقة باليرمو، وهو أحد أكبر مكاتب الادعاء للأحكام الابتدائية في إيطاليا.

وفيما يتعلق باللغات، أتحدث اللغتين الإيطالية (C2) والإنكليزية (C2) بطلاقة، ولدي معرفة جيدة بمبادئ اللغة الفرنسية (B1، خاصة عندما يتعلق الأمر بالوثائق القانونية) ومعرفة أساسية بمبادئ اللغة الإسبانية (A1، والتي يمكنني على أية قراءة وفهم الوثائق القانونية المصاغة بها).

ولعبت منذ تسعينيات القرن الماضي دورًا مكثفًا لسنوات عديدة في مجال التعاون القضائي الدولي: فقد عُينت كمدرب للقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة في العديد من برامج التدريب في الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا؛ وكعضو في فرق التقييم (مجلس العدل والشؤون الداخلية "JHA") في البلدان المرشحة سابقًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفي مجموعة العمل المالي "GAFI-FATF" (بعثة التقييم في ليختنشتاين) والأمم المتحدة (بعثة الخبراء في غواتيمالا للتحقق من الظروف القانونية والسياسية لإنشاء مكتب ادعاء خاص لمكافحة الجرائم التي ترتكبها الجماعات شبه العسكرية)؛ وكجهة اتصال مع الشبكة القضائية الأوروبية منذ إنشائها؛ وكعضو وطني في اليوروجست لمدة خمس سنوات (انظر أعلاه).

واستُدعيت مؤخرًا (حزيران/يونيو 2019) للمشاركة في "مناقشة رفيعة المستوى" في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، لإلقاء كلمة حول "دور المجموعات الإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة".

وبالنظر إلى إدارتي مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو(PPO Palermo)، وإدارة مكتب اليوروجست في إيطاليا، وعضويتي في المجلس الأعلى للقضاء ورئاسة بعض لجانه، فقد لعبت أدوارًا توجيهية عالية المستوى (أو شغلت مناصب إدارية كبيرة) لسنوات عديدة.

ومن ناحية أخرى، سبق لي أن عملت على صياغة قواعد إجرائية جديدة، سواء في المجلس الأعلى للقضاء الإيطالي، أو في مكتب الادعاء للأحكام الابتدائية في باليرمو(PPO Palermo)، أو اليوروجست. وعلاوة على ذلك، أُتيحت لي الفرصة للعمل في بيئة متعددة الثقافات. لذلك، فلن تكون هذه البيئة غريبة عني إذا ما عملت مرة أخرى عن قرب مع المؤسسات والوكالات الدولية. وفيما يتعلق بالتحقيقات، لابد من التعاون الوثيق مع جميع الشركاء. وفي الوقت نفسه، يجب أخذ الأنظمة والتقاليد القانونية لكل بلد في عين الاعتبار، بهدف الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة من التحقيقات والملاحقات القضائية.

ومن المعروف على نطاق واسع أن المدعين العامين في إيطاليا يتمتعون بالاستقلالية ويُحتذى بهم في هذا الأمر. لذلك ستُضمن استقلالية مكتب الادعاء دون تساهل ليس فقط احتراما لأحكام نظام روما الأساسي، ولكن أيضًا لأن فترة ولاية المدعي العام غير قابلة للتجديد. وفي هذا الصدد، بما أنني أبلغ من العمر حاليًا 63 سنة، فسيكون بمقدوري شغل المنصب لمدة تسع سنوات بأكملها.

* * *

شباط/فبراير 2021